دور الطاقة في تنمية الاقتصاد الجزائري في ظل الريع النفطي وتحديات التحول الطاقوي

The role of energy in the development of the Algerian economy under oil rents and the challenges of energy transformation

خشمان الخنساء[1]

[1]طالبة دكتوراه، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة البليدة2 ،الجزائر،

تاريخ الاستلام: 17-05-2022 تاريخ القبول: 07-05-2022 تاريخ النشر: 17-06-2022

ملخص:

هدفت الدراسة الى التعرف على واقع قطاع الطاقة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من 2000-2019 من خلال اعتماد المنهج الوصفي، اين تبين من التحليل الى ان الاقتصاد الجزائري يعاني من المرض الهولندي في ظل انحصار الأداء الاقتصادي فيه على تطور اسعار النفط .

وقد خلصت الدراسة الى ان المخزون من النفط والغاز في الجزائر يعد استراتيجيا من جهة ، لكن في ظل توجهات الاقتصاد العالمي نحو تبني الثورة الرابعة وفي ظل فرض النضوب وسيناريوهات التطور في سوق الطاقة والتوجه نحو تبني اهداف التنمية المستدامة عالميا وتقليل التكاليف البيئية ، توصي الدراسة بضرورة تبني مشروع التحول الطاقوي في ظل امكانات الاقتصاد الجزائري ضمن الطاقات المتجددة من اجل مسايرة التحول العالمي الى بدائل الطاقة النظيفة، وذلك من خلال الشراكة الاجنبية في هذا المجال نظرا للتكلفة الباهظة والحاجة الى التكنلوجيا العالية التي تفتقر لها البنية التحتية الوطنية .

كلمات مفتاحية: التنمية الاقتصادية، الاقتصاد الجزائري ، المرض الهولندي ،التحول الطاقوي، الطاقات المتجددة.

تصنيف JEL : F63، O13.

Abstract:

The study aimed to identify the reality of the energy sector in the Algerian economy from 2000 to 2019 through the adoption of the descriptive approach. The analysis concluded that Algeria's economy is suffering from the effects of the Dutch disease as its economic performance was confined to the development of oil prices.

The study found that the oil and gas reserve in Algeria is strategic. However, given the global economic trends towards the fourth revolution, the imposition of depletion and the evolution of the energy market, the trend towards global sustainable development goals, and the reduction of environmental costs, the study recommends that the energy transformation project should be adopted in the light of Algerian economy potentials within renewable energies in order to keep pace with the global transition to clean energy

alternatives. This is through foreign partnership in this area, given the high cost and the need for high technology for which national infrastructure is lacking.
Keywords: economic development, Algerian economy, Dutch disease, energy transformation, renewable energies.
Jel Classification Codes: F63, O13.

المؤلف المرسل:المؤلف المرسل: خشمان الخنساء، khansakho@gmail.com

1. مقدمة :

الوصول الى تحقيق الامن الطاقوي هو هدف كل دولة في ظل ارتكاز المادة الاولية لمختلف الصناعات عليها، لكن تحقيق هذا الامن يتطلب التركيز على عدة ابعاد تتعدى تحقيق التنمية الاقتصادية الى تجسيد مفهوم التنمية المستدامة بإضافة البعد البيئي باحتساب التكاليف البيئية ، وبهذا يصبح الاهم من امتلاك موارد الطاقة امتلاك الطاقة النظيفة والانتقال من النفط والغاز الى الطاقات المتجددة .

والجزائر من بين الدول التي تعتمد ضمن اقتصادها نموذج التنمية النفطية اين للريع البترولي الدور الاهم في تشكيل الناتج الوطني وتوجيه السياسة الاقتصادية من خلال تحديد النفقات في ظل نمو ايرادات النفط اين كان على الاقتصاد دفع ضريبة انخفاض الريع البترولي بتعطيل مسار التنمية كلما حدثت صدمة على مستوى اسعار النفط ، فظل الاقتصاد الوطني يعاني من آثار العلة الهولندية لسنوات اين حل الركود بمختلف القطاعات الحيوية في الاقتصاد في ظل الاعتماد على ما يقدم الريع النفطي من مداخيل جديدة دون الحاجة الى تشغيل الآلة الانتاجية في ظل تشجيع سياسات الاستيراد على حساب ضخ عوائد النفط في تدوير عجلة الانتاج الوطني .

وعلية تطرح الاشكالية التالية : ماهي تحديات التحول الطاقوي في الجزائر بهدف تحقيق التنمية في طل الريع النفطي وتزايد الحاجة الى موارد الطاقة ؟

اهمية الدراسة :

تكمن اهمية الدارسة في التعرف على طبيعة الدور الذي يلعبه النفط في مسايرة مفهوم التنمية الاقتصادية في الجزائر ومدى قدرته على تحقيق الامن الطاقوي والاجتماعي في ظل تعاظم التكاليف البيئية وتزايد الحاجة اليه من اجل التصنيع الى جانب ذلك زيادة في عدد الموردين بالنسبة للنفط والغاز والتوجهات العالمية نحو بدائل الطاقة ما يضع الاقتصاد الوطني امام خيار الاستمرار ورهان التحول في ظل ارتفاع تكاليف الاستثمار في مجال الطاقة النظيفة و التقديرات حول نضوب النفط والتوجه العالمي نحو التخلي على مصادر الطاقة الملوثة ضمن مسعى النمية المستدامة.

هدفالدراسة

رصد امكانات الاقتصاد الوطني في التحول نحو الطاقات النظيفة تحسبا للتغيرات في التوجهات العالمية ، والتخلي على النفط كمصدر عمليات التصنيع والتوجه الى طاقات متجددة واقل اضرار بالبيئة ،

وبالتالي يكون ذلك المسعى ليس فقط من اجل مسايرة التوجهات العالمية بل من اجل تحقيق الامن الطاقوي بامتلاك البدائل حتى لا تستعمل ضدها كسلاح استراتيجي اولا ، والمساهمة في ارساء مفهوم التنمية المستدامة كهدف عالمي مشترك.

الوطني.

2.الجزائروصفات الدولة الريعية

ليست كل دولة منتجة للموارد الطبيعية هي دولة ريعية، ولكن يجب أن تشكل مداخيلها من صادرات المواد الخام نسبة مرتفعة من الإيرادات الأجنبية، وأن تكون نسبة كبيرة من مكونات ناتجها المحلي الإجمالي مصدرها صادرات المواد الخام ، بالعكس فإن الدولة التي لا تشكل في إيراداتها الموارد الطبيعية جزء كبير من الناتج لا يمكن القول أنها دولة ريعية نظرا لتنوع مصادر إيراداتها الأجنبية، فحتى تكون الدولة نموذج الريع النفطي سيكون ريع قطاع المحروقات أحد اهم حلقات الوصل بين القطاع المولد للريع وبقية القطاعات من خلال الإنفاق الحكومي في ظل غياب مرونة الإنتاج والحلقات التي تربط بين العائدات الريعية والجهد الإنتاجي، وترتفع نسبة الإنفاق العام الى الناتج المحلي، والإيرادات الريعية في الناتج المحلي الإجمالي(بيبي، 2013، الصفحات 49-51).

1.2 المرض الهولندي في الجزائروالاثارالاقتصادية والاجتماعية

لقد عانت الكثير من الدول الريعية من اثار العلة الهولندية اين تعطلت مسارات التنمية واصبحت شعوبها تنتظر ثمار الريع من اجل اقتسامها دون الحاجة المشاركة في تسع دائرة الانتاج الى جانب استعمالها في امتصاص غضب الشعب من جهة وتوسع دائرة الفساد المالي في الحكومات من جهة اخرى .

1.1.2سمات المرض الهولندي

وهناك العديد من الأسباب التي مهدت لظهور المرض الهولندي في بنية الاقتصاد وهي: (هاني، 2017،2018، الصفحات 21-26)

-فشل السياسات الاقتصادية الكلية

من الناحية النظرية إن الدولة التي تمتلك موارد طبيعية يكون لديها موارد مالية ضخمة لتمويل القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في حين تم توجيهها الى القنوات التي من شأنها إحداث تغير جذري في البنية الهيكلية للاقتصاد المحلي والذي يعتبر تقليديا وغير قادر على التطور بفعل فشل السياسة التنموية الاقتصادية الكلية، فمن المفترض أن توجه نحو تمويل قطاع الأعمال الاستثمارية وبالتالي فإن تعديلات بنيوية في قطاعات الاقتصاد الوطني وفي ظل السياسات الاقتصادية القائمة وغياب الاستراتيجية التنموية يجعل الاقتصاد يراوح مكانة، ويتأثر هيكل التصدير في الاقتصاد المحلي وانحلاله تدريجيا لصالح قطاع الاستيراد الذي له انعكاسات خطيرة خاصة اذا كان الاستيراد في خصوص المواد الاستهلاكية وليست مواد

أولية للعملة الانتاجية، ما يضعف تنافسية الاقتصاد ويؤثر على أداء الاقتصاد الوطني ويعرض الاقتصاد الداخلي الى تقلبات الأسعار الخارجية؛

-ضعف المبادرة لدى القطاع الخاص

اذ أن الافراد في هاته الدول ينظرون من العملية الإنتاجية الى عملية توزيع ريوع الموارد الطبيعية، ما يجعلهم غير قادرين على المبادرة وعلى قناعة بما تتلقاه من عوائد الريوع المتمثلة في تدعيم الأسعار لمختلف السلع والخدمات ما جعل المجتمعات تعتقد أنها تعيش في حالة من الرفاه؛

-الفساد وتزاوج الثروة والسلطة

إن وفرة الموارد المالية الناتجة عن الريوع تولد مناخا سياسيا تنمو فيه نزاعات المجموعة الحاكمة المتمسكة بالسلطة وتضخيم ثروتها وحساباتها المصرفية في الخارج، مما يؤدي الى تدهور كفاءة وفعالية الأداء الاقتصادي وتراجع المنافسة وبالتالي تراجع الاستثمار تدريجيا في شكل انحلال تدريجي لقطاع التصدير التقليدي من غير قطاع الموارد الطبيعية، مما يؤدي الى تدني الأجور وانتشار البطالة ومالها من آثار اقتصادية واجتماعية.

2.1.2.الظاهرة الهولندية والاقتصاد الجزائري

يمكن اعتبار الإيرادات المحققة بالعملة الصعبة الناتجة عن الإيرادات البترولية ذات نفس طبيعة الإيرادات الناتجة عن صادرات السلع والخدمات، ونفس هذه الموارد والتي تعتبر شكل خاص من المزايا المقارنة لكل تحليل في نظريات الظاهرة الهولندية والنمو الداخلي يسمح لنا بنفي هذا الطرح، إذ تشير الظاهرة الهولندية الى حدوث ارتفاع كبير في قيمة الموارد والإيرادات الناتجة عن استغلال وتصدير الموارد الطبيعية نتيجة لظروف ومتغيرات خارجية ، وعادة ما يكون هذا الارتفاع سريعا ودائما وغير مرتقب مما يؤدي الى حدوث تراجع نسبي للاقتصاد في قطاعات السلع التبادلية (صناعة، فلاحة) مقارنة بقطاع السلع الأولية الموجهة للسوق الدولي. وحسب نموذج النمو الساكن فإن حدوث طفرة في تحويل الموارد يؤدي الى تراجع في التصنيع من خلال وجود أثرين حقيقيين هما:

-أثر الانفاق الناتج عن تحول الموارد؛

- أثر نقدي يسمى بأثر السيولة النقدية.

وعليه سيتأثر القطاع الصناعي نتيجة تحسن وضعية العملة الوطنية (ارتفاع قيمتها) وارتفاع سعر الصرف الحقيقي وعبر ارتفاع نسبي للأجر في القطاع الصناعي نظرا لزيادة الطلب على الخدمات بسبب ارتفاع المداخيل.

لذلك يمكن التأكيد بأن تمحور الاقتصاد الجزائري حول قطبية الريع البترولي يمثل فخا مزدوجا على مستوى الاقتصاد سواء بالنسبة للمؤشرات الداخلية أو الخارجية كالتالي: (حسين، 2008، الصفحات 23-25)

- على المستوى الداخلي: يضعف أهمية الجهد المنتج، ويضعف الحاجة للإنتاج أمام سهولة الاستيراد بسبب وفرة الموارد المالية الناتجة عن إيرادات صادرات المحروقات، وايضا بسبب توجه الاقتصاد الجزائري نحو الحلول السهلة ودون القيام بإصلاحات هيكلية وإن كانت مكلفة ولكن في الوقت نفسه جد حيوية؛

-على المستوى الخارجي: فإن قطبية الإيرادات من العملة الصعبة حول المحروقات تجعل البلد تابعا لتقلبات المتغيرات الخارجية خاصة في ظروف الأزمة المالية والاقتصادية كالتي يعرفها العالم حاليا كتبعية الدول لتقلبات أسعار البترول المقررة في الأسواق الدولية التي لا تملك السيطرة عليها، كما أن هناك تبعية لتقلبات أسعار الدولار الأمريكي بالإضافة لتبعية الواردات الاساسية (مواد غذائية، أدوية، تكنولوجيا، تجهيزات).

2.2موارد الطاقة في تركيب الاقتصاد الجزائري

تؤشر مختلف المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري على ان الاقتصاد الوطني هو لصيق الريع النفطي وان العوائد تكاد تكون احادية المصدر والذي يشمل موارد الميزانية من صادرات النفط والغاز .

1.2.2مساهمة قطاع الطاقة في الناتج الداخلي الخام

والجدير بالذكر أن تتبع تطور الناتج الداخلي الخام ليس بالكافي إذ لابد من معرفة مصادر الزيادة وهل هي مصادر مستدامة وتضمن تحقيق القيمة المضافة دائما للاستمرار على وتيرة التنمية، والجدول الموالي يوضح تركيب الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000 - 2019).

الجدول 01: تطور هيكل الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليار دينار

السنوات / المتغيرات	2001	2005	2010	2015	2019
(1)	1443.9	3352.9	4180.4	3134.2	3910.1
%	34.2	44.4	34.5	18.8	19.3
(2)	412.1	581.6	1015.3	1214.1	2429.4
%	9.7	7.7	8.5	11.6	12.0
(3)	315.2	420.1	663.8	904.6	1198.5
%	7.5	5.6	5.1	5.4	5.9
(4)	358.9	564.4	1257.4	1917.2	2481.4
%	8.5	7.5	10.5	11.5	12.2

10264.8	9532	4874.7	2644.6	1694	(5)
50.6	52.7	41.4	41.8	40.1	%

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على إحصاءات تقارير بنك الجزائر للسنوات 2000 - 2020.

بحيث:

(1) المحروقات.

(2) الفلاحة.

(3) الصناعة

(4) البناء والاشغال العمومية

(5) الخدمات /قطاعات اخرى

من خلال الجدول 01 والذي يوضح تركيبة الناتج الداخلي الخام والنسبة التي يستحوذ عليها من إجمالي الناتج الداخلي الخام، يلاحظ أنه ظل يستحوذ على تركيب الناتج كل من قطاع الخدمات والمحروقات حتى سنة 2015 ليستحوذ قطاع الخدمات على القيمة الأكبر من الناتج منذ سنة 2015 حتى سنة 2019 والذي بدوره يضم الى جانب الخدمات العمومية قطاعات أخرى اين شهدت الفترة تراجع أسعار النفط العالمية ما خفض من مداخيلها، بينما ظل أداء كل من قطاع الزراعة والصناعة محتشما اين بقت مساهمة قطاع الصناعة تقريبا ثابته عند 5% ما يؤشر لضعف النسيج الصناعي للاقتصاد الجزائري، بالعكس منه فقد بلغت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام تقريبا النصف سنة 2005 ثم تراجعت اين بلغت سنة 2019 مساهمته 19.3 من الناتج وهي نسبة تستحوذ على تشكيل الناتج اذا ما قورنت مع مساهمة القطاع الصناعي والزراعي والذين يعتبر دورهما ضروريا في تنويع الاقتصاد الوطني وخلق القيم المضافة إذ تحسنت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج اين وصلت سنة 2019 مساهمته الى 12% من الناتج وذلك بموجب الإصلاحات التي باشرتها الحكومة الجزائرية، وبالتالي فالناتج في الجزائر يستحوذ في تشكيلة الخدمات ثم المحروقات وبالنسب متفاوتة المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية ثم الزراعة فالصناعة على التوالي وهذا يوضح هشاشة الهيكل الاقتصادي في الجزائر ويوضح أنه اقتصاد خدمات. والأعمدة البيانية الموالية توضح مساهمة كل من قطاعات الفلاحة الصناعة المحروقات في تكوين الناتج.

الشكل01: جداول تكرارية توضح هيكل الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (2000 -2019)

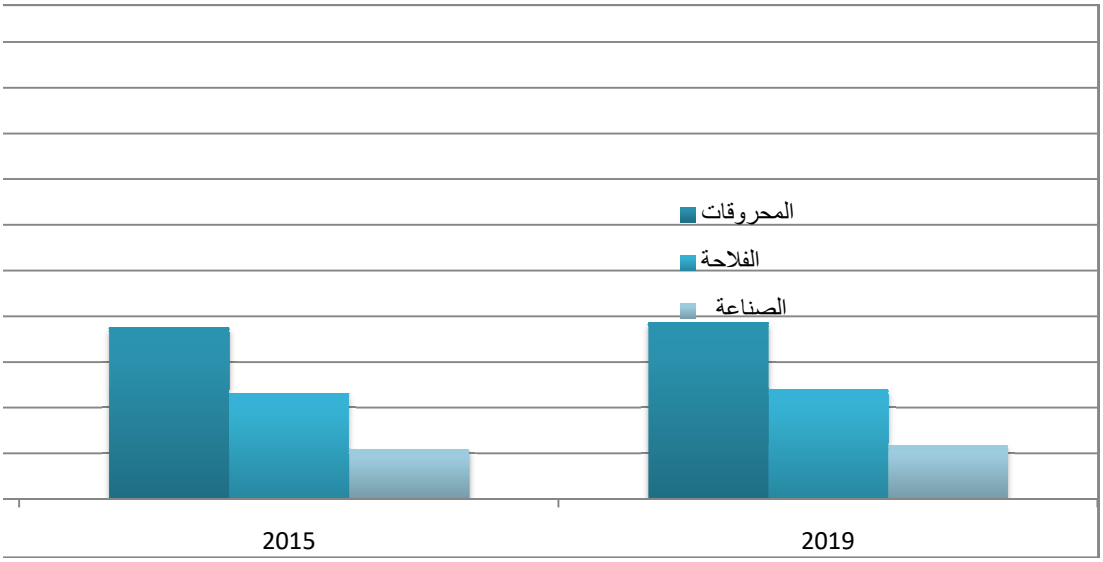

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول (01).

من خلال الشكل 01 نلاحظ أن قطاع المحروقات ظل قطاعا قائدا مقارنة مع كل من قطاع: الزراعة والصناعة، حيث استحوذ قطاع النفط على أكثر 45 بالمئة من الناتج كأعلى قيمة سنة 2005 فيما انخفضت بعدها لتصل الى نسبة مساهمة أقل من 20% وتراجعت مكانتها في هيكل الناتج لصالح قطاع الزراعة وبدرجة أقل الصناعة، والمتتبع لتركيب القيم المضافة في هذا القطاعات يلاحظ استمرار ضعفها وتركزها في صادرات المحروقات التي بدورها تصدر على شكل خامات بينما يعاد استيراد كل ماهو منتج في الخارج بسبب الافتقار للتكنولوجيا اللازمة، والذي بدوره بدأ في تراجع في ظل توالي الأزمات. وهذا ما يطرح ضرورة التوجه المحتوم نحو قطاع الفلاحة والذي يحوز على إمكانات قادرة على خلق قيم مضاعفة من القيمة المضافة.

3.2.دور الريع في هيكل الاقتصاد الجزائري

يعتبر الريع المصدر الأول لتمويل الخزينة بالإيرادات اللازمة لتغطية النفقات وإي تذبذب على مستوى الريوع سوف يؤثر مباشرة على موارد الميزانية في ظل نهج الدولة الجزائرية الذي يعتمد سياسة مالية توسعية أساسها النفقات العامة.

1.3.2نصيب الريع من إيرادات الميزانية

إن مشكلة الاقتصاد الجزائري كونه من الدول الريعية حيث لا يملك خيارات تمويلية كثيرة ويقتصر تمويل الميزانية على الطرق التقليدية والتي تأتي في مقدمتها بالنسبة للجزائر مداخل النفط، وذلك ما يتم تأكيده من خلال هذا الجزء من الورقة .

الجدول (02): تطور إيرادات المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2019)

الوحدة : مليار دج

السنوات	(1)	(2)	السنوات	(1)	(2)
2000	***1213.2***	76.87	2010	***2905.0***	66.39
2001	***1001.4***	67.21	2011	***3979.7***	68.73
2002	***1007.9***	62.87	2012	***4184.3***	66.00
2003	***1350.0***	68.37	2013	***3678.1***	61.01
2004	***1570.7***	70.65	2014	***1577.7 3***	40.16
2005	***2352.7***	76.46	2015	***1722.9 4***	37.84
2006	***2799.0***	78.11	2016	***1682.6***	33.57
2007	***2796.8***	76.00	2017	***2200.1***	36.18
2008	***4088.6***	78.77	2018	***2634.0***	40.49
2009	***1927.0***	52.43	2019		-

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على قاعدة البيانات الاقتصادية ،صندوق النقد العربي، البيانات المتاحة على الموقع: ***https://www.amf.org.ae/ar***،تاريخ الاطلاع:2021/06/19.

بحيث:

(1)إيرادات المحروقات.

(2) نسبة من الإيرادات الكلية.

من خلال الجدول 02 نلاحظ أن إيرادات المحروقات ظلت في ارتفاع مستمر منذ بداية سنة 2000 لتبلغ أعلى قيمة لها سنة 2008 بما قدره 4088.6 مليار دج لتعرف انخفاض سنة 2009 الى ما قيمته 1927.0 مليار دينار، وتعتبر تلك سابقة منذ سنة 2000 اين عرفت أسعار النفط ارتفاع متزايد فيما يرجع الانخفاض في إيرادات النفط منذ سنة 2009 الى امتداد أثر الأزمة المالية سنة 2008 التي شلت حركة الاقتصاد العالمي، اين تراجعت معدلات النمو العالمية ما اثر مباشرة على انخفاض الطلب على النفط وايضا انخفاض اسعاره، وقد عادت الإيرادات للانخفاض مجددا سنة 2013 اين عرفت التجارة الخارجية في دول الاتحاد الأوربي ضعفا نتيجة تأثرها بأزمة القروض السيادية سنة 2011 حيث كانت معظم صادرات النفط الجزائري تتركز في دول الاتحاد الاوربي، اما خلال سنة 2014 شهدت الإيرادات انخفاضا مستمرا حتى سنة 2017 اين بدأت الأسعار تنتعش من جديد. من جهة أخرى تأخذ الإيرادات

النفطية حصة الأسد من إجمالي الإيرادات اين بلغت مساهمة الإيرادات النفطية في إيرادات الميزانية أعلى قيمة لها سنة 2008 بمساهمة وصلت قيمتها الى 78.77 بالمئة وأخذت هذه النسبة بالتراجع تارة والتأرجح بين الارتفاع والانخفاض تارة أخرى لتبلغ أدنى مساهمة لها سنة 2016 بمقدار 33.57 من إيرادات الميزانية، بينما عرفت هذه النسبة تحسنا قليلا منذ سنة 2018، ويعود انخفاض مساهمة إيرادات النفط في الإيرادات العامة نتيجة تراجع أسعار النفط تحت سقف سعرها المرجعي ما جعل الحكومة الجزائرية تقرر الإصدار النقدي لصالح تغطية عجز الميزانية بعد تراجع إيرادات النفط.

2.3.2. تطور صادرات النفط في الجزائر

بما أن الصادرات النفطية تستحوذ على الصادرات الجزائرية فهي بذلك تلعب دور في تحديد مسار الأداءالاقتصادي في الجزائر، والجدول الموالي يوضح التطور في لصادرات النفطية وبالتالي تحديد مدى تركزها في هيكل الصادرات .

الجدول 03: تطور صادرات النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

الوحدة: الف برميل لليوم

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
صادرات النفط	519.5	542.7	529.8	435.3	445.5

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير السنوي الصادر خلال سنة 2020.

من خلال الجدول 03يلاحظ تراجع في الحصص اليومية في الصادرات النفطية للاقتصاد الجزائري خلال السنوات الأخيرة حيث استمرت الصادرات بالارتفاع حتى سنة 2016 رغم الأسعار الضعيفة ثم الانخفاض لتبلغ أقل قيمة لها سنة 2018 بحصة 435.3 الف برميل لليوم، غير أن مساهمة النفط في قيمة الصادرات الأكبر على الاطلاق، وذلك ماهو موضح في الجدول أدناه.

الجدول 04: تطور انتاج النفط الخام في الجزائر خلال سنة 2019

الوحدة: %

الف برميل	الانتاج	من حصة اوبك	من الدول العربية	من دول العربية في الابك	من دول الابك	الحصة من إجمالي العالم
الجزائر	954.2	4.04	3.88	4.18	3.19	0.04

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، التقرير الصادر خلال سنة 2020.

حسب إحصاءات سنة 2019 اين وصل الإنتاج اليومي في الجزائر الى: 954.2 برميل بقيمة 4.04% من إنتاج الاوبك،و3.88% من الدول العربية، وحصة 0.04% من إجمالي العالم. وإن كانت هذه النسبة ضعيفة نسبيا مقارنة مع الهيكل الاقتصادي المرتكز على الريع النفطي في الاقتصاد الجزائري، ما يشكل تهديد على مستقبل الاستقرار الاقتصادي خاصة في ظل التنبؤات حول نضوب هده السلعة.

3.3.2 تطور احتياطي النفط والغاز في الجزائر من الإنتاج العالمي

يعتمد الاقتصاد الجزائري الى حد بعيد في تعزيز رصيده من الصادرات العالمية على إمكانات الإنتاج الطاقوي والمتمثل في النفط والغاز ومدى التطور الايجابي في اسعاره العالمية، وفي المقابل تعتبر سوق الطاقة الأكثر حيوية في تحديد الإنتاج العالمي كونه لايزال يمثل أساس الصناعات قبل التحول نحو الطاقة النظيفة التي تعتبر مشروع عالمي.

الجدول 06: تطور احتياطات الطاقة في الجزائر خلال الفترة (2015- 2019)

الوحدة:%

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الغاز الطبيعي	2.29	2.31	2.28	2.23	2.20
النفط	1.0	0.98	0.98	0.98	0.97

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، التقرير الاحصائي السنوي لسنة 2020.

من خلال الجدول06 والذي يبين تطور كل من احتياطات النفط والغاز في الجزائر، فإن الجزائر تستحوذ على ما نسبته 3.00 تقريبا من الإنتاج العالمي للغاز ما يجعلها سلعة استراتيجية للجزائر اذا ما استعملت مزاياها النسبة في إنتاج السلعة عكس النفط الذي لم يتعدى 1 % من الإنتاج العالمي وإن كانت نسبة معتبرة على مستوى عالمي، ويبقى على الاقتصاد الجزائري أن يستعمل هذه الثروات كسلع إستراتيجية لأنها قابلة للنضوب يوم ما.

وكنتيجة يبقى الاقتصاد الوطني وهيكل الإنتاج في الجزائر يتعلق بمدى ثبات سوق الطاقة في العالم، واي اختلال في توازن هذا السوق سوف يجر الاقتصاد الوطني نحو الأزمة.

وسيعرض من خلال الجدول الموالي تطور أسعار النفط وعلاقتها بتحولات في قوى التوازن للاقتصاد الوطني خلال فترة الدراسة.

الجدول 07: تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
سعر البرميل	27.6	23.1	24.3	28.2	36	50.6	61
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر البرميل	69.1	94	61	77	107	109	105
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	-
سعر البرميل	96	49	40	51	71.8	75.16	-

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ، مجموعة التقارير الاحصائية السنوية 2013 - 2020.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن أسعار النفط عرفت ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2000 اين عرفت أسعار البرميل من النفط سعرا مضاعفا مقارنة مع سنة 2000 وسنة 2006 وظلت في ارتفاع مستمر لتبلغ أعلى قيمة لها سنة 2012 بقيمة 109 دولار للبرميل لتنخفض بقيم متفاوتة بلغت أدناها سنة 2016 40 دولار للبرميل مسجلة بذلك انخفاض الى أقل من النصف منذ سنة 2012، لترتفع قليلا سنة 2016 وصولا الى سعر 75.16 دولار سنة 2019 وإن عرفت الأسعار ارتفاعا نوعا ما يبقى انخفاضها عن الأسعار الأعلى في وقت مضى ينعكس سلبا على ميزانيات الدولة الريعية.

4.3.2.مكانة النفط في هيكل الصادرات

ولابد من الوقوف على تركيبة صادرات الاقتصاد الوطني من أجل قراءة مدى قدرة الاقتصاد الجزائري على التنويع الاقتصادي وبالتالي مقاومته لشدة الأزمات وتبعيته لقطاع الطاقة .

الجدول 08: تطور تركيبة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة:%

المتغيرات / السنوات	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
2014	95.41	4.59	0.53	0.18	3.84	0.02	0.02
2015	94.15	5.85	0.68	0.30	4.80	0.05	0.03
2016	94.0	6.0	1.10	0.28	4.37	0.18	0.06
2017	96.05	3.95	1.01	0.21	2.45	0.23	0.06

0.08	0.22	3.96	0.23	0.91	5.39	94.61	2018
0.10	0.24	4.13	0.27	1.17	5.91	94.49	2019

المصدر: النشرات الاحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، خلال السنوات 2016 ،2017، 2018، 2019، 2020.

بحيث:

التجهيزات الفلاحية = 0 طوال الفترة؛

(1) الطاقة؛

(2) الصادرات خارج المحروقات؛

(3) المواد الغذائية؛

(4) المواد الاولية؛

(5) الموادنصف مصنعة؛

(6) التجهيزاتالصناعية؛

(7) سلع استهلاكية.

من خلال الجدول 08 والذي يوضح نصيب قطاع الطاقة من تركيب الصادرات منذ سنة 2014 اين بقي يستحوذ على قيم الصادرات رغم الأزمة الاقتصادية اين يستحوذ على ما مقداره 95 بالمئة من الصادرات كمتوسط عام، وهو مؤشر يدعو الى القول أن الجزائر لا تملك اقتصاد بل هو فقط اقتصاد نفقات فإن نسبة الصادرات خارج المحروقات تراوحت بين 3 و6 بالمئة واذا ما قورنت بمساهمة قطاع الطاقة فهي الأضعف نسبيا وتدعو الى القلق ناهيك عن غياب التنويع في الصادرات والتركيز على القطاع الطاقوي، والمنحنى البياني الموالي يوضح تطور صادرات الطاقة الى الواردات الكلية.

الشكل 02: تطور تركيب الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2014 - 2019

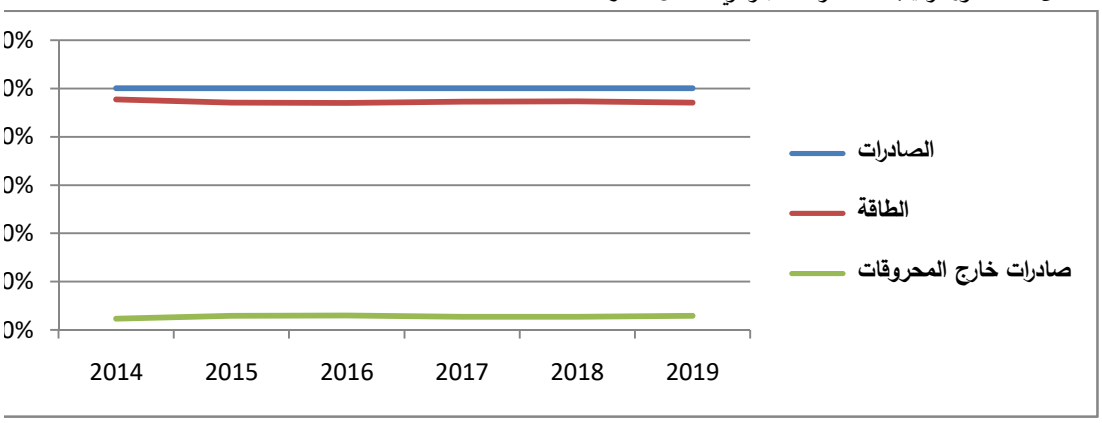

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي: تقارير السنوات: 2014، 2015، 2016،2017، 2018، 2019، 2020.

من الشكل02 نلاحظ أن تطور كل من صادرات الطاقة والصادرات خارج المحروقات ظل تقريبا ثابتا طوال فترة الدراسة بينما أخذت تقريبا حجم صادرات الطاقة حجم الصادرات الكلية بينما ظلت الصادرات خارج المحروقات لم تبلغ حتى 10% من الواردات الكلية، وهذا يدفع للحديث على بنية الاقتصاد الجزائري ذات الطابع الريعي.

3.حتمية الانتقال الطاقوي في ظل عيوب الاقتصاد الريعي وتحديات التنمية المستدامة في الجزائر:

يسعى العالم اليوم الى إيجاد حلول من أجل الوصول معا الى إرساء الخطوط العريضة لمشروع التنمية المستدامة ولهذا فالدول اليوم تسعى الى استيعاب الطاقات النظيفة القادرة على بلوغ 17 هدف المسطرة في البرنامج وفي ظل حرب الأسعار القائمة في مجال الطاقة النفطية وسعي الولايات المتحدة في إنتاج النفط الاحفوري وانخفاض حاد في أسعار النفط السلعة الاستراتيجية في السوق العالمية.

1.3.تراجع مكانة الريع النفطي في المستقبل

ظهر في الافق الذكاء الاصطناعي كمشروع عالمي قد تبنته دول غربية ومنها ايضا دول الخليج العربي الذي يبحث في تطوير التقنية الرقمية في ظل ثورة التكنلوجيا الرابعة، وقد تم عنونته في قمة الذكاء الاصطناعي الأخيرة " النفط البديل " ليكون التصنيع مستقبلا يعتمد على الروبوتات والمحاكاة اين يتم تقليص فرص التوظيف الى 50 بالمئة، هنا يطرح السؤال ما هو دور النفط في المستقبل وبتحديد ضمن الأجل المتوسط خلال سنة 2030؟ وما دور الدول المصدرة للنفط في اقتصاد الغد وهل سيستمر انخفاض الأسعار؟ وما مكانته كمنتج استراتيجي للصناعة العالمية منذ عقود مضت وماهي المتطلبات للدول الريعية من أجل إبقاء اقتصاداتها أو توازنها.

وفي ظل ما اعلنته وكالة الطاقة الدولية ، فإن الطلب على النفط سينخفض بين 2020 و2040 لصالح مزيج الطاقة، فقد تبنت على سبيل المثال دولة الإمارات والسعودية مشاريع استثمارات ضخمة في مجال الطاقة الشمسية، حيث من المتوقع أن يبلغ الاستثمار في الطاقات المتجددة خلال خمس سنوات مقبلة 30 و40 مليار دولار، ووضعت هدف الاعتماد على الطاقات المتجددة بنسبة 30 بالمئة بحلول سنة 2030 ومن المقرر أن يعتمد العالم في المدى القصير على إنتاج الهيدروجين عن طريق استخدام الوقود الاحفوري التقليدي، وهو ما يسمى الهيدروجين الأزرق، إلا أنه على المدى المتوسط والطويل سيتم التحول الى الهيدروجين الأخضر وهو وقود خال من الكربون مصدر إنتاجه الماء وقد بدأت بعض شركات الاستثمار ومن المرجح ان يأخذ 25 بالمئة من الطلب على النفط عام 2050 بينما توقع أن يصل انتاجه بحلول 2030 الى 10 ملايين طن متري(للسياسات، 2021).

2.3 .سيناريوهات تطور سوق النفط في الجزائر آفاق 2030

نتيجة دراسة ومقاربة للتوقعات بخصوص سوق النفط فإن الطلب على النفط في الجزائر سوف يتأثر بفعل تحقق أحد ثلاث سيناريوهات مستقبلا خلال سنة 2030:

الجدول 09: سيناريوهات تطور سوق النفط في الجزائر سنة 2030

السيناريو	المضمون
السيناريو الاول	استمرار إغراق السوق النفطية بالنفط من دول الاوبك والنفط الصخري من الوم ا وبالتالي استمرار الوضع كما هو واستمرار انخفاض أسعار النفط
السيناريو الثاني	انسحاب إنتاج الولايات الو م ا من النفط الصخري بسبب انخفاض السعر عن الارباح واستعادة الأوبك مكانتها والأسعار
السيناريو الثالث	تراجع الطلب في السوق النفطية لصالح أنظمة الطاقة النظيفة (انتهاء عهد النفط)

المصدر: من إعداد الباحثة .

تتضارب آراء المنظمات والتقارير الدولية حول مستقبل النفط فهنالك من يرى بانتهاء عصر النفط وبالتالي يتحقق السيناريو الثالث الذي يرى بتراجع دور النفط كسلعة استراتيجية في السوق العالمية وتراجع حاجة الصناعة العالمية للنفط كسلعة استراتيجية ، وبالتالي على الدول الريعية التحسب بامتلاك بدائل الطاقة التي ستسود مستقبلا خاصة في ظل الاعتماد المفرط لمداخيل الميزانية على عوائد النفط والغاز، وتحسبا لتغير سياسات الطاقة العالمية فقد وضعت الحكومة الجزائرية رؤية للسياسة الطاقوي ومن الجهة القانونية سنت قانون المحروقات الجديد، والذي يتضمن تقديم حوافز ضريبية مع إعفاء نشاط المنبع البحث والاستكشاف التنقيب من الرسم على القيمة المضافة شاملا استيراد السلع والخدمات المرتبطة مباشرة بهذا النشاط ورفع التراخيص إلى سبع سنوات مع إمكانية تجديد لسنتين على أن لا تتجاوز فترة استغلال حقول النفط 32 سنة، وكل ذلك تبنته ضمن المخطط الوطني للإمدادات الى آفاق 2030 لتوليد 12 ميغاواط من الطاقة المتجددة أي ما يمثل 29 بالمئة من نسبة التغطية هو للطاقات المتجددة في مقابل 71 بالمئة للطاقات الأحفورية(البطوي، 2019، صفحة 8).

ويشير الخبراء أن العمر الاحتياطي للبترول لا يتجاوز عام 2025 بينما مصانع الغاز ستتوقف سنة 2040 بناء على معايير الاحتياطي واكتشاف آبار نفط جديدة ، وعلية فإن التحول الطاقوي هو خيار أمام الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل الطاقة الشمسية التي يشغلها الجزائر الأهم في حوض البحر المتوسط حيث تقدر مجموعة أشعة الشمس الساقطة في حدود التراب الوطني ب 169440 ك ساعي في السنة بما يعادل 5000 مرة الاستهلاك الجزائري من الكهرباء و60 مرة استهلاك دول اوروبا المقدرة ب 3000 ك ساعي في السنة. والجدول الموالي يوضح القدرة الشمسية في الجزائر موزعة حسب المناطق:[1]

الجدول 10: إمكانات الطاقة الشمسية في الجزائر

المناطق الجغرافية	المناطق الساحلية	هضاب عليا	صحراء
المساحة بالمئة	4 بالمئة	10 بالمئة	86 بالمئة
معدل اشراق الشمس ساعة /سنة	2650	3000	3500
معدل الطاقة المحصل عليها ك /سا/م 2 /ساع	1700	1900	2650

المصدر: زغبة عبد المالك، الجزائر ودول الاوبك في ظل الاقتصاد الاخضر مخاوف الحاضر وتحديات المستقبل، نشريه الطاقة المتجددة، مركز التنمية والطاقة المتجددة، العدد2، الجزائر، 2002.

من جهة أخرى فإن احتمال فشل العالم في التحول نحو اقتصاد الطاقة النظيفة والثروات المتجددة في ظل تزايد التكاليف والحاجة الى الاستثمارات الضخمة المالية والتكنلوجية، لإنجاح هذا المورد، وامتداد أثر الجائحة على ضعف النمو الاقتصادي مستقبلا سوف يزيد من تحفيز الطلب العالمي على النفط في ظل استمرار تراجع أسعاره ضمن الظروف الراهنة والتي سوف تكبد الدولة الريعية خسائر على مستوى التنمية في غياب تنويع المداخيل. السيناريو الأول والذي يكون مع انحصار كوفيد وانتهاء حرب الأسعار بين النفط الصخري في الوم ا والنفط التقليدي أمام فرضية تكلفة الاستخراج الأكبر بالنسبة للنفط الصخري واستمرار إنتاج أوبك في إغراق السوق.

وفي كل الحالات انخفاض ارتفاع أو انتهاء عصر النفط، فعلى الجزائر إيجاد مخرج لتغطية الفجوة التمويلية، خاصة مع الأثر الذي خلفه التراجع خلال الأزمة النفطية الأخيرة بعد بحبوحة مالية استمرت قرابة عقدين تحملت خلالها الدولة أعباء اجتماعية واقتصادية من خلال السياسة الميزانية طوال المدة في شكل سياسة مالية توسعية، وتراجع دور الدولة سوف يخلف مزيدا من التراجع في سياسات التشغيل وارتفاع متوقع في الأسعار يفوق مثيله في السنوات السابقة في ظل نهج الدولة رفع الدعم عن الأسعار من جهة وتضخم فاتورة الواردات في ظل توقعات بزيادة أسعار المواد الغذائية بما يفوق 30 بالمئة من قيمتها الحقيقية كما سبق تفسيره.

4. خاتمة:

من خلال الورقة البحثية وبعد تتبع دور موارد الطاقة في تركيب الاقتصاد الجزائري والتحليل خلال الفترة 2000-2019 تبين ان النفط يحتل اولوية في تركيب الارادات والموارد المالية ، اي القيم المضافة من باقي القطاعات ظلت نسبة ضعيفة لا تضاهي موارد قطاع النفط ما يجعلنا نجزم بوجود الاقتصاد الجزائري تحت وطأة المرض الهولندي ، ومع شروع معظم دول العالم في تبني مفهوم التنمية

المستدامة تسعى الجزائر الى امتلاك مصادر الطاقة البديلة من اجل مجابهة التغيرات العالمية وذلك من خلال ما جاء في المخطط الوطني للإمدادات آفاق سنة 2030.

النتائج

- ان تحقيق التحولالطاقوي في الجزائر يتطلب تراجع الاعتماد على النفط والغاز في تركيب الناتج وبالتالي الموازاة بين تنمية القطاعاتالراكدة وخلق القيمة ، مما يفتح المجال نحو توسيع دائرة الاستثمار من خلال مناخ استثماري يتوافق و استقطاب الشريك الاجنبي في الاستثمارات المتعلقة بالمجال ؛
- يعتبر التحول الطاقوي بعيدا عن قدرة الاقتصاد الوطني من حيث التكنلوجيا والتمويل الكافي لتطوير الاستثمارات في المجال كذلك القدرة على مجابهة الإمكانات بالنسبة للدول التي اصبحت رائدة في مجال الطاقة النظيفة خاصة مثل المانيا؛
- ان تحقيق سيناريو التحول الطاوي يتطلب طفرة سلبية في اسعار النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري مما يدفع السياسة والاقتصاد الوطني الى البحث جديا عن البديل
- تعتبر التكلفة البيئية اهم ضريبة تدفعها الاجيال في ظل اهداف التنمية المستدامة لهذا فان التحول نحو الطاقة النظيفة مسعى يهدف الى حماية الانسان والطبيعة اكثر منه الى تحقيق الامن الطاقوي ، لان مؤشرات التنمية الشرية تأتي في المقدمة ضمن هدف الاستدامة ولهذا على الجزائر التوجه الى استقطابالشريك الاجنبي بغية الانخراط في اهداف الالفية العالمية .

الاقتراحات:

- ضرورة العمل المشترك بين الحكومة والمجتمع في تبني هدف التحول الطاقوي من خلال تظافر الجهود ضمن الوصول الى تحقيق الاقتصاد الاخضر من خلال حماية البيئة بكل الاشكال على بساطتها ؛

- تشجيع العمل ضمن توليد الطاقة الشمسية بما يتماشى وقدرات الطبيعية للاقتصاد الوطني ؛

- العمل على تجسيد المخططات الوطنية ذات الآفاق المستقبلية والابتعاد عن جعلها أجندات تعرض وتبقى حبيسة مكاتبها ؛

- محاولة ضح التمويل اللازم ضمن مشاريع طاقة اكثر استدامة من خلال اعادة تدوير مداخيل النفط بما يخدم الهدف؛

-وضع حوافز وتسهيلات الشريك الاجنبي لإقامة مشروعات كبرى ضمن الطاقات المتجددة نضرا لتواجد الدولة الجزائرية جغرافيا ضمن موقع نسبي .

5. قائمة المراجع:

[1] يوسف بيبي، الجزائر: اشكالية الانتقال من اقتصاد الريع الى اقتصاد الكفاءة، (2013) ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد2، ع 28، ص ص: 49 – 51.

[2] محمدهاني، السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في مكانة المرض الهولندي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر 2000 – 2015، (2017،2018) اطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في العلومالاقتصادية ، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر.

[3] ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي الى التنويع الاقتصادي، (2008)، مجلة الاقتصاد والمجتمع، ع5، ص ص: 23 – 25.

[4] مركز الامارات للسياسات، الاتجاهات المستقبلية المتوقعة لقطاع الطاقة العالمي في ضوء تداعيات جائحة كورونا، 29-4-2020، على الموقع: https://epc.ae/ar، تاريخ الاطلاع: 2021/09/01.

[5] عبد الدائم البطوي، الطاقات المتجددة في العالم العربي الواقع والافاق، نوفمبر(2019)،منتدى السياسات العربية، ص: 8.

[6] زغبة عبد المالك، الجزائر ودول الاوبك في ظل الاقتصاد الاخضر مخاوف الحاضر وتحديات المستقبل، (2002) نشرية الطاقة المتجددة، مركز التنمية والطاقة المتجددة،العدد2، الجزائر،ص:5.